ظاهرة التفريع في العربية
قراءة في أبعاد المفهوم وحدوده في ضوء النص القرآني

أ.م.د. حسام عدنان الياسري
الباحث علي جواد شبع
كلية الآداب/ جامعة القادسية

المقدمة:

ما يزال الاهتمام بالقرآن الكريم والعمل على بيان معانيه وأوجه الإعجاز فيه واستقراء أساليبه وأسراره مشغلة أهل العلوم والفنون على وجه الإطلاق؛ إذ دأب العلماء على اختلاف تخصصاتهم المعرفية في ذلك وخاضوا فيه وأعطوا وافر ما عندهم في سبيلهِ وذلك للظفر ببعض أسراره وخفاياه، وما أجمل أنْ يقضي المرءُ حياته ناهلاً من أنواره ومستلهماً من معينه، لذا انعقدت في داخلي النية دراسة إحدى المفاهيم النصية التي ترتبط بمنطق العربية خصوصا والنص القرآني عموما، ألا وهي ظاهرة التفريع في العربية، وذلك لما هذه الظاهرة من أهمية كبيرة تتمثل بكونها وجهاً من الوجوه الإعجازية في الإحاطة بالمعاني والإتيان بأعلى المضامين الدلالية التي يمكن أن ترد على ذهن المتلقي، فضلاً عمّا تقوم به هذه الظاهرة الخطابية من تماسك النص وترابطه، وفي الوقت الذي تعد فيه هذه شائعة في طيات الذكر الحكيم، فإنّ الملاحظ أنّ مفهوم هذه الظاهرة وهو (التفريع) لم يحظ بنصيب من الدراسة والبحث والتنقيب، وعليه تأسس هذا الجهد البحثي على فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: التأسيس لـ(مفهوم التفريع) والعمل على بيان محدداته؛ فهو من المصطلحات التي شاعت في كتب البلاغة قديماً وحديثاً؛ إذ عمل البلاغيون على بيان مفهومه وأنواعه، ثُمّ راح المفسرون يستعملونه في حنايا مدوناتهم التفسيرية للدلالة على ترّتب جمل القرآن وتعاقبها، فجعلوا المتقدم منها أصلاً في المعنى والمتأخر عليها فرعاً، من هنا كان من الواجب العلمي أنْ يبدأ الباحث دراسته ببيان المعنى اللغوي لفظة

(التفريع) ثم الخوض في بيان الجانب الاصطلاحي لمفهومها وذلك ببيان مفهوم هذه الظاهرة في سائر علوم العربية كالنحو واللغة والبلاغة وغيرها من العلوم كالأصول والمنطق وذلك ايماناً من الباحث بان اختلاف زوايا النظر وتباين طريقة الرؤية الى المفهوم يثري بيان المفهوم تكاملاً ويزيده إيضاحاً وترسيماً لحدوده.

الفرضية الثانية: ويعمل فيها الباحث على بيان المصطلحات والمسميات الأخرى التي يمكن أنْ يتحقق بها معنى التفريع للوصول إلى المعنى المتكامل له؛ ذلك بان التفريع ليس بالضرورة أن يردَ مفهومه تحت مصطلح (التفريع) نفسه؛ إذ يخال الباحث بأنه من الممكن بمكان أنْ يردَ مفهومُ التفريع تحت مسميات أخرى غير لفظ (التفريع)؛ ذلك بأنَّ اختلاف التخصصات المعرفية يؤول باللزوم إلى اختلاف التسميات المصطلحية على الرغم من وحدة المضمون المصطلحي للمُسمى، من هنا ألزم الباحث نفسه بالبحث عن المفهوم مضموناً في العلوم الأخرى –غير علم النحو– لعله يقف على مراده وهو في نطاق بناء المفهوم العلمي لـ (التفريع) وبيان حدوده واستنطاق محدداته، وسيحاول الباحث جاهدا في عمله هذا الايفاء اجابةً بهاتين الفرضيتين، من الله التوفيق والسداد

المبحث الاول: مفهوم (التفريع) في اللغة والاصطلاح:

معنى (التفريع) في اللغة:

قبل الشروع في تحديد المفهوم الاصطلاحي للتفريع، لابدَّ ابتداءً من بيان المعنى اللغوي له، ومِن ثم الانتقال إلى معرفة معناه الاصطلاحي؛ ذلك بأنَّ اغلب هذه المفاهيم الاصطلاحية إنّما هي مشتقة من إشارات ومداليل لغوية (معجمية)، ومن هنا يتبادر إلى الذهن وجود رابط دلالي ما بين المفهومين (الاصطلاحي) من جهة و(المعجمي) من جهة أخرى؛ إذ بذكر المعنى المعجمي للتفريع سيضاء السبيل والطريق لمعرفة المفهوم الاصطلاحي له محصلةً.

وتأسيساً على ذلك فإذا ما أريد أن يُعرف الأصل الأول لمصطلح (التفريع) فإنه لابدّ لنا من الرجوع إلى المعجمات العربية كي نَصِل إلى معنى اللفظ الحقيقي، ولعلَّ أقدم هذه المعجمات وأهمها هو معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)؛ إذ يقول: ((والأصل أسفل كل شيء)) [١] و((الفرع: أعلى كل شيء وجمعهُ فروع))[٢]، وعليه فـ ((إذا كان الأصل أسفل كل شيء والفرع أعلاه، فالعلاقة بينهما الإتمام بجعل الشيء تام الأجزاء والتفاصيل، إلاّ أنّ الفرع بوصفه الجزء العلوي من الشيء والمتمم لهُ لا يستقل بنفسه عن الأصل غالباً، ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذورها، كما نلمحُ في الأصل دلالة الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتغير)) [٣].

بهذا يُفهمُ بأنَّه لا وجود للفرع إلاّ عند وجود أصلٍ له؛ إذ يعمل ذلك الفرع على إتمام المعنى الذي يفتقر إليه الأصل ويزيل غموضه ويسعى إلى ذكر الأجزاء والأقسام له، فالتفريع زيادةٌ متحقِّقَة على ما هو موجود أصلاً، بشرط أنْ يكونَ في هذه الزيادة فائدةٌ يفتقرُ إليها ذلك الأصل، وقد تكون هذه الزيادة في صورة ذكر الأحوال المتضادة أو ذكر أقسام الأصل وفروعه وشعبه.

مفهوم (التفريع) في الاصطلاح:

أولاً: (التفريع) عند النحويين:

تُعَد فكرة الأصل والفرع من الأسس الثابتة في النحو العربي، فأرباب النحو نظروا في اللغة العربية وبنوا قواعدها على الأكثر شيوعاً وتداولاً، وعمدوا إلى تأسيس أصول نظرية تشُد من أزر هذه القواعد واضعين لكل باب نحوي أصولا عامة تعملُ على تنظيم قواعده المتعددة، كما أنَّهم إذا عثروا للباب الواحد على أدوات متقاربة في العمل، عمدوا إلى جعل واحدة من هذه الأدوات أصلاً وتتفرع عليه باقي أدوات ذلك الباب كجعلهم (الفاء) أصلاً للتفريع وسائر الأدوات فروعاً لهُ[٤].

وإذا بُحِثَ عن أقدم ذكر لـ (الأصل والفرع) في النحو العربي، فإنَّهُ سيعود إلى الروايات التي تتحدث عن نشأة هذا العلم، فقد جاء في الأشهر منها أنّ الإمام علي (ت٤٠هـ) – عليه الصلاة والسلام – قدْ أصّلَ النحو بصحيفةٍ عَمدَ بها إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)؛ خوفاً على القرآن الكريم من اللحن[٥].

وجاء في روايات أخرى أنّ ((أبا الأسود الدؤلي أولُ من أصَّل العربية ووضع قياسها واختلف إليه الناسُ يتعلمون منه العربيةَ، ففرّع لهم ما كان أصّلهُ، ووضع باب الفاعل والمفعول به، وحروف الرفع والنصب والجزم))[٦]؛ إذ يقولُ ابن سلام (ت٢٣٢هـ): ((وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وانهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ... وكان رجلُ أهل البصرة وكان علَويُ الرأي))[٧].

ولعلّي اتفق مع منْ ذهب إلى أنّ كلمة (أصل) و(فرع) لا تعني أصول النحو كما هي معروفة اليوم، بل المراد من قولهم إنّ أبا الأسود أصَّلَ لهم وفرَّعَ هو أنّه بسّط القول في الأبواب النحوية والموضوعات؛ فالمقصود من التفريع هو تقسيم الأبواب النحوية إلى الفاعل والمفعول ونظائر ذلك، وليس المراد أنَّ هنالك أصلاً للباب وأنَّ ثمةَ فروع في الباب النحوي، ولا المراد أنَّ هذه الأداة هي أصل الباب وسائر الأدوات هي فروع عليها مثل (كان) وأخواتها[٨]، و(إنّ) وأخواتها[٩]، (أن) الناصبة[١٠] قياساً إلى أدوات النصب الأخرى، (والهمزة) في الاستفهام قياساً إلى أدوات الاستفهام الأخرى[١١] وعلى هذا النهج، فليس المراد بالتفريع فيما مضى من هذا شيئاً؛ بل المبتغى هو التقسيم النحوي للموضوعات لا أكثر؛ فأبو الأسود الدؤلي كان يتوسع في تقسيم الأبواب شرحاً وبسطاً وهذا هو المراد بالتفريع في كلامهم عن فعل أبي الأسود؛ إذ قسَّمَ أبو الأسود الموضوعات ومن جاء بعده، فـ ((استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك المَلَكة مطردة شبه الكليات والقوانين يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع))[١٢].

وبعيداً عن قضية نشأة النحو العربي ومسألة الأصول والفروع فيها، يُلمح أنّ النحاة قد تناولوا دلالة التفريع بمعنى التَرَتُّب أو الترتيب، وهو وقوع المتأخر بعد المتقدم؛ فـ ((قد تختص الفاء حينئذٍ، أي: حين إذا أفادَتْ تَرتُّب لاحقها على سابقها باسم النتيجة والتفريع، فتسمى فاء النتيجة وفاء التفريع))[١٣].

ويفهمُ من ذلك أنَّ هذه الفاء قد خصّت باسم (فاء التفريع) وإذا كان يُراد بالتفريع: ((وضع الشيء عَقب شيء لاحتياج اللاحق إلى السابق وهو من خصائص الفاء، حيث يقال: فاء التفريع))[١٤]، فقد توّصلَ إلى هذا المفهوم النحاة المتقدمون؛ إذ يقولُ ابن الناظم (ت٦٨٦هـ): ((الفاء للترتيب، وهو على ضربين: ترتيب في المعنى وترتيب في الذكر، والمراد بالترتيب في المعنى: أنْ يكون المعطوف بها لاحقاً متصلاً، بلا مهلة كقوله تعالى: [خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ][١٥]، والأكثر كون المعطوف بها مُتسبباً عمّا قبلهِ، كقولك: أملتهُ فَمالَ، وأقمتهُ فقامَ، وعطفته فانعطف، وأمّا الترتيب في الذكر، فنوعان: أحدهما: عطف مُفصل على مجملٍ، هو هو في المعنى، كقولك: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه، ومنه قوله تعالى: [وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ][١٦]، الثاني: عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يُحسن بالواو كقول امرئ القيس[١٧]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسَقْطِ اللِوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ))[١٨].

ويُفهم من كلام ابن الناظم سعة مفهوم الترتيب وتفصليه عنده، ومنه يُلحظ أنّ الترتيب بضربيهِ قد يفيد معنى التفريع، فالترتيب في المعنى قد يفيد تفريع النتيجة على المسَبِب المتقدم عليها، فيكون هذا المسبّب أصلاً، والنتيجة فرعاً عليه، وأمّا الترتيب في الذكر فقد يفيد تفريع المفصَّل على ما تقدمه من إجمالٍ فيكون ذلك التفصيل فرعاً لذلك الأصل المبهم فيعمل على إزالة غموضه وبيانه.

ويبدو أنّ التفريع بهذا المعنى قد استعان به علماء التفسير في بيان النص القرآني كما استعين به في استخراج الأحكام الفرعية في علم أصول الفقه كما سيرد الحديث عن ذلك لاحقاً.

ثانياً: (التفريع) عند اللغويين:

دَأبَ اللغويون القدماء منهم والمحدثون على تأليف معجمات تتولّى تحديد مضامين المصطلحات الواردة في أغلب العلوم المتداولة عندَ أرباب التخصصات المعرفية، ولعلّ أقدم المعجمات التي تناولت مصطلح (التفريع) هو كتاب (التعريفات) للجرجاني (ت٨١٦هـ)؛ إذ يعد هذا الكتاب أصلاً وأساساً اعتمد عليه أغلبُ مَنْ جاءَ بعده، وبالفعل فإنهُ يُعد موسوعة شاملة لمصطلحات العلوم والفنون كافة.

يقول الجرجاني: ((التفريع: جعلُ شيءٍ عقيب شيء لاحتياج اللاحق إلى السابق))[١٩]،عند النظر في هذا التعريف نجد أن الجرجاني يُقرّب مصطلح التفريع من مفهوم التعقيب في علم النحو، وذلك بيّنٌ بدلالة قوله: (جعل شيء عقيب شيء)، غير أنه زاد عليه قيد (الاحتياج)؛ أي: كون الثاني محتاج إلى الأول، لكنهُ لم يُبيّن دلالة ذلك الاحتياج وسببه، أ هو من دواعي السببية أم الإلزام أو النتيجة أو غيرها؟؛ لذا يمكن القول بأنّ هذا المفهوم – الذي قدمه الجرجاني للتفريع– مجمل لا يتصف بالإحاطة والوضوح والبيان اللازم له.

ويبدو أنّ المنّاوي (ت١٠٣١هـ) لم يبتعدْ عمّا جاء به الجرجاني من تعريف لمصطلح التفريع؛ إذ يقولُ: ((التفريع: جعل شيء عقيب شيء، لاحتياج الآخر إلى السابق))[٢٠]،والأظهر أنّ المنّاوي قدْ اطلع على ما جاء في كتاب (التعريفات) ابتداءً لذا أخذ بتعريف الجرجاني للتفريع من دون أن يجري عليه أي تغيير باستثناء استبدال كلمة (اللاحق) بكلمة (الآخر).

أمّا أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) فقد ذكر التفريع بشيءٍ من التفصيل؛ إذ يقول في بيان أنواع الفاء في العربية: ((ولا تُسمى فصيحة إنْ لمْ يُحذف المعطوف عليه؛ بل إنَ كانَ سبباً للمعطوف تُسمى فاء التسبيب، وإلاّ تسمى فاء التعقيب، وإن كان محذوفاً ولمْ يكن سبباً لا تسمّى فصيحة أيضاً، بل تسمى تفريعية، والأصح أنْ لا فرقَ بين الفصيحة والتفريعية، ثم التفريع قد يكون تفريع السّبب على المُسَبب، وتفريع اللازم على الملزوم أيضاً، وإنْ كان المعطوف شرطاً لا تسمى فصيحة أيضاً؛ بل تسمى جزائية سواء حُذفَ المعطوف عليه أم لم يُحذف، والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إذا وقعت في موقعها

وموقعها أنْ يكونَ بحسب الظاهر بين جملتين إحداهما بمنزلة الشرط والأخرى بمنزلة الجزاء نحو: [فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ][٢١]))[٢٢]، وعند التأمل في كلام الكفوي يلحظ ما يلي:

١- يبدو جلياً أنّ حديث الكفوي عن التفريع كان في معرض علم النحو، بدلالة أنواع الفاء في العربية وهي عنده: الفصيحة والسببية والتعقيبية والتفريعية والجزائية؛ فضلاً عن الزائدة التي أشار إليها لاحقاً.

٢-أشار الكفوي إلى أنَّ الفاء تكون فصيحة إذا كان المعطوف عليه محذوفاً، أمّا إذا لم يكن محذوفاً فهي إمّا للتسبيب أو للتعقيب.

٣-أشار الكفوي إلى أنَّ المعطوف عليه المحذوف إذا لم يكن سبباً للمعطوف فإنّ الفاء تكون للتفريع، غير أنَّه يستدرك على ذلك ويذهب إلى أنّه لا فرقَ بين الفصيحة والتفريعية وأنَّهما بمنزلة واحدة، فهذه الفاء تفصح عن المحذوف وتحمل معنى التفريع عليه، وفي ذلك إشارة إلى إمكانية حذف الأصل والإتيان بالفرع وحده، إذ يترك للقارئ تقدير ذلك المحذوف من الكلام.

٤-التفريع عند الكفوي نوعان، أحدهما تفريع السبب على المُسَبب، والآخر تفريع اللازم على الملزوم، غافلاً التفريع الذي يؤتى به لذكر الخاص بعد العام، أو الذي يرادُ به التأكيد والمسمى عند بعض المفسرين بالتفريع اللفظي[٢٣]، فضلاً عن التفريع الذي يكون للتفصيل لما أجمل من كلام قبله ويحتاج إلى بيان.

٥-استبعد الكفوي أنْ تكون الفاء فصحية أو تفريعية إذا كان المعطوف شرطاً سواء حذف المعطوف عليه أم لم يحذف، وخصّ هذه الفاء بتسمية الجزائية، في حين تُعد الفاء الواقعة في الجملة الشرطية المدلول الأصدق للتفريع عند بعض المفسرين والفقهاء[٢٤]، إذ يقول السيد محمد باقر الصدر: ((وقيل: إنْ جاءكَ فاكرمْهُ، والفاء الداخلة على الجزاء تدلّ على تفرّع وجوب الإكرام على المجيء))[٢٥] .

٦-أشار الكفوي بقوله: (والفاء السببية لا يعمل بعدها فيما قبلها إذا وقعت في موقعها؛ وموقعها أن يكون بحسب الظاهر بين جملتين أحدهما بمنزلة الشرط والأخرى بمنزلة الجزاء...) إلى ما يسمى بالجملة التي تحمل معنى الشرط وتفتقر إلى أداته، وعدّ هذه الفاء سببية، في حين أنّ هذه الفاء لا تختلف عن تلك

الواقعة في الجملة الشرطية وتفيد تفرّع الجزاء على الشرط، يقول ابن هشام(ت٧٦١هـ): ((كما تربط الفاء الجواب بشرطهِ، كذلك تربط شبهُ الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فُهِمَ أنّ ما أراد المتكلم هو ترتُب إعطاء الإتيان، ولو لمْ تدخُل الفاء احتمل ذلكَ وغيرهِ))[٢٦].

يفهم ممّا تقدّمَ ذكرهُ أنّ التفريع عند الكفوي يكون بالفاء حصراً دون الإشارة إلى باقي الحروف والأدوات النحوية التي تفيد معنى التفريع.

أمّا التهانوي (ت١١٥٨هـ) فيُلمح إلى مضمون (التفريع) في صدد حديثه عن مصطلح (القاعدة)؛ إذ يقولُ: ((في اصطلاح العلماء يطلق على معانٍ مرادف الأصل والقانون والمسألة والضابطة والمقصد، وعُرّف بأنها: أمرٌ كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرّف أحكامه منه، وهذا التفسير مجمل، وبالتفصيل قضيةٌ كلية تصلحُ أنْ تكون كبرى الصغرى، سهلة الحصول حتى يخرج الفرعُ من القوة إلى الفعل...فالقضية الكلية أصل لهذه الأحكام، وهي فروع لها، واستخراجها عنها بتحصيل تلك الصغرى وضمّها إليهِ يُسمى تفريعاً))[٢٧]، ومنه يفهم أن هذا المفهوم يخُصُّ علم أصول الفقه في استخراج الأحكام الفرعية من أصولها الكلية.

وجاء في معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: ((التفريع: هو في البديع العربي، أن يثبت لأمر حكم، بعد إثباته لأمر آخرٍ ومثالهُ قول ابن المعتز:

كَلامُهُ أخْدَعُ مِنْ لَحْظِهِ وَوَعدهُ أكذَبُ مِنْ طَيفِهِ[٢٨]))[٢٩]

ويبدو واضحاً أنَّ هذا التعريف يختصُّ بما جاء بعلم البديع الذي يُعَد من أقسام علم البلاغة إلى جانب علمي البيان والمعاني؛ لذا سيكون الكلام عنه مفصلاً عند بيان هذا المفهوم في نظر البلاغيين.

وبذلك يتبينُ أنّ مصطلح التفريع هو من المصطلحات الشائعة بين العلوم المختلفة، وإنْ كان النحاة يقتصرون التفريع على حرف (الفاء) فإنه في العلوم الأخرى غير محدد بحرف بذاته أو بأداة بعينها، بل قد يتحقق دون وجود أداة تربط الفرع بالأصل المتقدم عليه سوى المعنى.

ثالثاً: (التفريع) عند البلاغيين:

لمْ يَفُتِ البلاغيون الإشارة إلى مفهوم التفريع والعمل على تحديده وبيان أنواعهِ، ويُحسب لهمْ أنّهم توسّعوا في ذلك، وتوصّلوا إلى نتائجٍ لا نظير لها عند علماء النحو واللغة والتفسير؛ بيدَ أنَّهم لم يستشهدوا في بيان مصطلح (التفريع) بالآيات القرآنية، واكتفوا بما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً.

والحقُّ أنّ فكرةَ الأصلِ والفرع متأصلة في علم البلاغة، فأقسام هذا العلم من البيان والمعاني والبديع يقومُ كلٌّ منها على هذه الفكرةِ؛ إذ يقوم علم البيان في جوهره على المجاز، والمجاز فرع الحقيقة، أي ما عُدِل به عمّا توجبه أصل اللغة، وشرطهُ ((أنْ يقعَ نقلهُ على وجهٍ لا يعرى معهُ من ملاحظة الأصل))[٣٠].

ويُعَدُّ علم المعاني من أقرب علوم اللغة العربية صلةً بعلم النحو فهو يختص بـ ((تتبُع خواصِ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرهُ))[٣١]، وهذا ليس ببعيد عن علم النحو الذي قيل فيه: ((اعلم أنَّ النحو هو أنْ تنحو معرفة كيفية التراكيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مُطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث الكيفية وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات))[٣٢] .

فضلاً عن أنّ ((الأصلَ الكبير في علم المعاني، مناسبة المقال للمقام أو ما يُعبّر عنهُ بمقتضى الحال، ويتحقق هذا الأصل بعد القواعد النحوية الوجوبية والجوازية أصولاً ثابتة من حيث النظم والتراكيب، أمّا من حيث المعنى فيبنى علم المعاني عليها، فأصل النهي طلب الكف على وجه يفيد الاستعلاء، لكنّه يخرج لمعان فرعية أخرى كالدعاء والنصح والالتماس وغيرها تبعاً لمقتضى حال الكلام))[٣٣].

أمّا علم البديع فهو ((يبحث المعنى أو اللفظ، من حيث تزيينه وتدبيجه، وإلباسه ثوباً من البهجة والبهاء، يسترق القلب ويستأثر اللب... ومن هنا يُعلم أنَّ أثر علمي المعاني والبيان في تحسين الكلام ذاتي في صميم المعنى، وأنّ أثر علم البديع فيه عرضي، أي: بعد أنْ يكونَ الكلام مطابقاً لمقتضى الحال واضح

الدلالة على المعنى المراد، فعلم البديع من علمي المعاني والبيان حينئذٍ بمثابة الطلاء الرائع من البناء الفخم أو بمنزلة القلادة الثمينة من جيد الحسناء؛ فإنْ لم يكن الكلام مطابقاً لمقتضى الحال ولا واضح الدلالة على المعنى المراد، كان البديع بمثابة الدر يُعلق بأعناق الخنازير))[٣٤].

ومنه يُلمح أنّ فكرةَ الأصل والفرع راسخةٌ بين أقسام علم البلاغة، بين علميّ المعاني والبيان من جهةٍ، وعلم البديع من جهة أخرى؛ إذ يُعد علم البديع الذي يتخذه البلاغيون الميدان الرئيس لفن التفريع؛ فرعاً لعلميّ المعاني والبيان في الإتيان بوجوه تحسين الكلام، بمعنى أنَّ لا بديعَ دون تحقق المطابقة ووضوح الدلالة التي يأتي بها كلٌ من علم المعاني والبيان.

وبعيداً عن فكرة الأصل والفرع في البلاغة، وقريباً من مفهوم التفريع فيه، يُعَد ابن رشيق القيرواني(ت٤٦٣هـ) أولَ مَنْ وضع تعريفاً للتفريع؛ إذ يقول: ((التفريع: وهو من الاستطراد كالتدريج من التقسيم، وذلك أنْ يقصِدُ الشاعر وصفاً ما، ثُمَّ يفرّعُ منه وصفاً آخر يزيدُ الموصوفَ توكيداً))[٣٥]، ويُلمح من تعريف ابن رشيق لمصطلح التفريع الملاحظ الآتية:

١- يُعَدُّ فن التفريع من فنون الاستطراد[٣٦]؛ والذي يُعَدُّ باباً من أبواب علم البديع.

٢- يذهبُ ابنُ رشيق إلى أنَّ التفريع يحملُ معنى التدرّج بذكر أقسام الشيء، فعملية تفريع وصف من وصف آخر تشبه عملية التدرُّج بذكر الأقسام والإحاطة بها، بيدَ أنّ الذي يؤخَذُ على تعريفه أنَّه وقعَ في الدور، ففي بيانه لمعنى التفريع قال: (ثم يفرّع)؛ وكأنه فسّر الماء بعد الجهد بالماء.

٣- أشارَ ابنُ رشيق إلى أنّ مِنْ شأنِ ذلك التفريع والوصف الجديد أنْ يزيد الموصوف توكيداً، وفي هذا إشارة منه إلى إفادة هذا الفن لمعنى التوكيد، وهو ما ذهب إليه بعضُ علماء التفسير[٣٧]،ويستشهد ابن رشيق بمجموعة من الأبيات الشعرية لبيان هذا الفن ومنها قول الكُميت في مدح آل البيت (ع):

أحْلامُكمْ لسَقامِ الجَهْلِ شافِيَةٌ كَما دِماؤكُمْ يشفى بها الكَلَبُ[٣٨]

إذ ((وصفَ شيئاً ثم فرّعَ شيئاً آخر لتشبيه شفاء هذا بشفاء هذا))[٣٩]، ويستشهد أيضاً بقول ابن المعتز:

كَلامُهُ أخْدعٌ منْ لحظهِ ووعدهُ أكْذبُ من طَيْفِهِ[٤٠]

ويقول فيه: ((فبيناً هو يصف خدع كلامه فَرَّعَ منهُ خدع لحظهِ، ويصف كذب وعده فرّعَ كذب طيفه))[٤١].

ثم يذكر قول ابن المعتز في وصف الكأس:

فَكَأنّ حُمرةَ لَونِها من خـدّهِ وكَأنّ طِيبَ نَسيمها منْ نَشْرِهِ

حَتىّ إذا صبّ المزاجَ تَبسّمت عن ثغرها فحسِبْتهُ من ثغْرِهِ

ما زالَ يُنْجِزُ لي مواعِد عينهِ فمه وأحسبُ ريقهُ من خَمرهِ[٤٢]

ويقولُ فيها: ((البيتان الأولان من هذه الثلاثة تفريعٌ، والبيت الآخر ليس بتفريع جيد؛ لأنّ الخمرةَ نازلةٌ عن رتبة الريق عند العاشق، وحق التفريع أنْ يكونَ الآخر من الموصوفين زائداً على الأول درجة، في الحسن إنْ قُصِدَ المدح، وفي القبحِ إنْ قُصِدَ الذم، وهو نوع خفيَ إلاّ على الحاذق البصير بالصنعة))[٤٣].

ومنهُ يفهمُ أنّ ابنَ رشيق يشترطُ في التفريع أنْ يكونَ زائداً من حيث الدرجة عن الأصل المتقدم عليه، وإلاّ كان هذا التفريع ليس بجيدٍ؛ لذلك فالتفريع عنده مراتب: منها الجيد، ومنها اللطيف، ومنها المستحسن، ومنها الملعون، ومنها الخبيث، وهذا ما أشار إليه فيما أورده من الأبيات الشعرية لبيان مفهوم التفريع وأنواعه[٤٤].

أمّا ابنُ أبي الإصبع المصري (ت٦٥٤هـ) فإنَّه يفَصّلُ الحديثَ في التفريع، إذ يقولُ: ((التفريعُ نوعان: أحدهما أنْ يبدأ الشاعرُ بلفظةٍ هي إمّا اسم، وإمّا صفةٍ، ثم يُكررها في البيتِ مُضافةٌ إلى أسماء وصفاتٍ يتفرَّعُ من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره))[٤٥] ذاكراً قول أبي الطيب المتنبي:

أنا ابنُ اللقاءِ أنا ابنُ السـخاءِ أنا ابن الضرَّاب أنا ابنُ الطعانِ

أنا ابنُ الفيافي أنا ابنُ القوافي أنا ابنُ السُّروجِ أنا ابنُ الرِّعانِ

طويلُ النجادِ طَويلُ العـمادِ طويلُ القناةِ طويلُ السِّنـــانِ

حَديدُ اللحاظِ حـديدُ الحفاظِ حديدُ الحُسامِ حديدُ الجَنـانِ[٤٦]

ويُعقب المصري على هذا النوع من التفريع قائلاً: ((وهذا النوع لمْ أسبق إلى استخراجهِ، وإنّما لم أثبته فيما ابتكرتهُ من الأبواب لكونهِ نوعاً منَ التفريع، فالذي يجبُ أنْ يُسمى به: تفريع الجمع؛ لأنَّ كلَّ بيتٍ ينطوي على فروع من المعاني شتّى من المدحِ تفرّعت من أصلٍ واحدٍ))[٤٧] .

والذي يُلحظُ في هذا النوع من التفريع أنه يتم بأسلوب تكرار لفظ ما، يُعَدُّ أصلٌ، ومنه تتفرّع سائر المعاني في المدح أو غيره، فهو أقربُ ما يكونُ جمع للصفات وترديد أنواعها أو أقسامها.

أمّا النوع الثاني فيقول فيه: ((والنوع الآخر من التفريع، وهو الذي تقدّمني الناسُ باستخراجهِ، وتسميتهِ، إنّما يتفرَّعُ منهُ معنى واحد من أصلٍ واحدٍ، إمّا في الحُسنِ أو في القبحِ، ثمَّ يجعلهُ أصلاً يُفَرّعُ منهُ معنى في جملة من جارٍ ومجرورٍ متعلقةٍ بهِ تعلّقُ مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب أو غيرَ ذلك، يُفهَم من ذلك مساواة المذكور بالاسم المنفي الموصوف))[٤٨]، ويستشهد له بقول الأعشى :

ما رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الحَزْنِ مُعشِبةٌ غِناءٌ جـادَ عليها مسبلٌ هطلُ

يُضاحِكُ الشمسَ منها كوكبٌ شرقٌ مُؤزرٌ بـعَميمِ النّبـتِ مُكتَهلُ

يوماً بأطيبِ منها طيبَ رائحــةٍ ولا بأحسنَ منها إذ دَنا الأصلُ[٤٩]

والملاحظ أنّ ابنَ أبي الإصبع المصري لم يُحدد الذي سبقه إلى هذا النوع من التفريع، ولا يوجد في كتب البلاغة ما يشير إلى ذلك، إلاّ أنّ الذي يُلحظ في هذا التفريع، أنّ الغرض منهُ ليس الإحاطة والجمع بالأوصاف والمعاني، أو بما يزيد الموصوف توكيداً، وهي أغراض التفريع عند منْ سبقه إليه، بل الغرض منه تحقيق مساواة الاسم المذكور بالاسم المنفي الموصوف، ويُعقب المصري قائلاً: ((وقد سمّى بعض المتأخرين هذا القسم من التفريع النفي والجحود، لتقديم حرف النفي على جملتهِ، وأكثر ما يقع الأصل في بيتٍ، والتفريع منه في بيتٍ آخر، إمّا قريباً منه، وإمّا بعيداً عنهُ، وقد يقعُ منهُ ما يكونُ الأصلُ والفرع معاً في بيتٍ واحدٍ))[٥٠]. ومنه قول أبي تمام:

ما ربعُ مَيَّةَ مَعْمُوراً يطيفُ بـهِ غَيْلانُ أبهى رُبىً مِنْ رَبْعِها الخرِبِ
ولا الخدودُ وإنْ أدمِينَ مِنْ خَجَلٍ أشهى إلى ناظري مِنْ خدِّها التّرِبِ[٥١]

ويختم ابنُ أبي الإصبع المصري حديثه في التفريع بزيادة نوع ثالث عليه؛ إذ يقولُ: ((ومن التفريع نوعٌ غير النوعينِ الأولين، وهو تفريعُ معنى من معنى من غير تقدُّم نفي ولا جحود ...وهم مختصٌّ بمعاني النفس دون معاني البديع والله اعلم))[٥٢]، وهذا النوع قد سبقَ إليه ابن رشيق القيرواني، والمراد منه: ((أنْ يقصدَ الشاعر وصفاً ما، ثم يُفَرِّعُ منه وصفاً آخر يزيدُ الموصوفَ توكيداً))[٥٣].

أمّا السكّاكي (ت٦٢٦هـ) فإنَّهُ يشيرُ إلى لفظ التفريع بعيداً عن علم البديع؛ إذ يقولُ في أنواع الاستعارة في علم البيان: ((اعلم أنَّ الاستعارة في نحو: عندي أسدٌ، إذا لم تعقّب بصفات أو تفريع كلام لا تكون مجرَّدة ولا مُرَّشحة، وإنّما يلحقُها التجريد أو الترشيح إذا عُقِبَت بذلك، ثمَّ إنّ الضابط هناك أصل واحد، وهو أنَّك قد عَرَفْتَ أنّ الاستعارة لا بدَّ لها من مُستعار له، ومُستعار منهُ، فمتى عُقِبت بصفات ملائمة للمُستعار له أو تفريع كلام ملائم له سُميت مجردة، ومتى عُقبت بصفات أو تفريع كلام ملائم للمستعار له، سُميت مرشحة، مثالها في التجريد، أنْ تقول: ساورت أسداً شاكي السلاح ، طويل القناة، صقيل العضب...ومثاله في الترشيح أنْ تقول: ساورت أسداً هصوراً، عظيم اللبدتين وافي البراثن منكر الزئير))[٥٤]، ومنه يفهمُ أنّ هذه الصفات فروع لما تقدمها من كلام، وأنَّ مفهوم التفريع قد يتجاوز حدود علم البديع لعلوم البلاغة الأخرى ومنها علم البيان.

أمّا حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) فإنَّه يذكرُ تعريفاً للتفريع أقرب ما يكونُ الغرض منه هو التفريق أو التسوية بين الأوصاف المتعددة؛ إذ يقولُ: ((التفريع: أنْ يصفَ الشاعرُ شيئاً بوصفٍ ما، ثم يلتفِتُ على شيء آخر يوصف بصفة مماثلة أو مشابهةٍ أو مخالفةٍ لما وُصِفَ به الأول، فيستدرج من أحدهما إلى الآخر، ويستطرد بهِ عليهِ على جهةِ تشبيهٍ أو مفاضلة أو التفات أو غير ذلك مما يناسب به، بين بعض المعاني وبعض، فيكون ذكر الثاني كالفرع عن ذكرِ الأول))[٥٥]، وهو وإنْ لم يصرحْ بأنواع التفريع إلاّ أنّ

قوله: (على جهة تشبيه أو مفاضلة أو التفات)؛ يُلمح منه أنّ الإحاطة والالتفات بتلك الصفات يكونُ لغرض التفريق أو التسوية بينها، وهو يشترطُ كي يكونَ التفريعُ حسناً ((أنْ تكونَ النقلةُ من أحد المعنيين على الآخر فيما قُصد فيه التفريع متناسبةً، وأنْ يكونَ المعنى الثاني مما يَحسنُ اقترانه بالأول ويفيدُ الكلام حسن موقعٍ من النفس، وما وقع من التفريع غير متناسب الوضع، ولا متشاكل الاقتران لم يُحسْ، وكان من قبيل التذييل والحشو الذي لا يحسن))[٥٦].

أمّا الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) فَجاءَ بتعريف لم يُسبَق إليه، بعد أنْ خصّ هذا الفن بعلم البديع وعدّهُ من المحسنات المعنويةِ، إذ يقولُ: ((التفريع: وهو أنْ يثبت لمتعلق أمر حكمٌ بعدَ إثباتهِ لمتعلق له آخر))[٥٧]، واستشهد له بقول الكُميت – الذي سبقَ ذكره[٥٨]– من دون أنْ يعمدَ إلى تفصيل هذا التعريف أو بيان أنواع التفريع.

أمّا المؤيد بالله العلوي (ت٧٤٥هـ) فإنَّه يقولُ في تعريف التفريع: ((وأمّا مفهومه في مصطلح علماء البلاغةِ، فهو عبارةٌ عن إتيانك بقاعدة تكون أصلاً ومقدمة لما تريده من المدح أو الذمّ، ثمَّ تأتي بعد ذلك بتفصيل المديح وتعيينه بعد إجمالك لهُ أولاً، فالكلام الأول يُؤتى به على جهة المقدمة وبالآخر على جهةِ الإكمال والتتميم والتفريع لِما أصلتهُ من قبل))[٥٩]، والعلوي هنا يُقرب هذا المصطلح من مصطلحات ومسميات أخرى ويجعلها متداخلة مع بعضها كالتفصيل والتكميل والتتميم[٦٠].

و يَشْرعُ العلوي ببيان أنواع التفريع قائلاً: ((ثمَّ يكونُ على وجهينِ: الوجه الأول أن يُصدّرَ الكلام الأول بحرف نفي وهو (ما)، وتجعلهُ أصلاً لما تريد ذكرهُ من بعدهِ، ثم تأتي بعد ذلك بأفعل التفضيل...الوجه الثاني: ما يكون على خلاف هذه الصفة، وهو أنْ يأتيَ المتكلم بصفةٍ يُقرب إليها ما هو أبلغ منها في معناها، فيذكرها ليفرّع عليها غيرها))[٦١]، وهي الأنواع نفسها التي ذكرها مَنْ سبقه مِن البلاغيين.

أمّا ابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)فلم يأتِ بتعريف جديد لما يسمى بتفريع النفي والجحود الذي يفيد المساواة بين الصفات، معتمداً على ما ذُكِره الآخرون من تعريف له، إذ يقول: ((وذكر صاحب الإيضاح، للتفريع

قسماً ثانياً لم يذكرهُ غيرهُ، ولا نسجَ على منواله أصحاب البديعيات؛ فألغيتهُ أيضاً، والشيخ زكي الدين بن أبي الأصبع قسماً ثالثاً، ولكن وجدتُ هذا النوع الذي نحن بصددهِ أحلى في الأذواق، وأوقع في القلوب، وعلى سنتهِ مشى أصحاب البديعيات، فألغيتُ ما اخترعهُ ابن أبي الأصبع رحمه الله))[٦٢] .

ويبدو واضحاً تفضيل الحموي للنوع الأول من التفريع والذي يكون بحرف النفي (ما) وأفعل التفضيل؛ إذ يقول الحموي في بيت له في مدح الصحابة:

ما العودُ إنْ فاحَ نشراً أو شَدَا طَرَباً يوْماً بأطيبَ من تفريعِ وصْفهم

فـ ((هذا البيت فيه نوع التفريع، الذي هو القصدُ هنا، والتورية بتسميته، والاستخدام، ومراعاة النظير، وفيه الانسجام، والتمكين، والله اعلم))[٦٣].

أمّا السيوطي (ت٩١١هـ) فيقول: ((وحدّهُ أن يُرَتّب حكماً على صفةٍ من أوصاف الممدوح أو المذموم، ثمّ يرتب ذلك الحكم بعينهِ على صفة أخرى من أوصافه، على وجهٍ يشعر بالتفريع والتعقيب))[٦٤]، ومنه يُفهم أن هذا التعريف قد جمع في دلالاته ثلاثةُ مفاهيم هي (الترتيب والتفريع والتعقيب)؛ لتقاربها وتداخل بعضها مع بعضها الآخر.

بيْدَ أن السيوطي في صدد حديثه عن (التفضيل)، يقول: ((وهو من زيادتي، ذكره الصفي[٦٥] وأتباعه، وجعلهُ الأندلسي[٦٦] قسماً من التفريع وكذا فعلَ صاحب التلخيص[٦٧]... وهو أنْ ينفي بـ (ما) أو(لا) دون غيرهما من أدوات النفي، عن ذي وصف أفعل تفضيل مناسب لذلك الوصف مُعدى بـ (من) إلى ما يُراد مدحهُ أو ذمهُ، فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بـ (من) وبين الاسم الداخلة عليه (ما) النافية؛ لأنَّها نفت الأفضلية فتبقى المساواة))[٦٨]، والأظهر أنَّ هذا الفن أقرب للتفريع منهُ إلى التفضيل بدلالة قول السيوطي بانتفاء معنى التفضيل فيه، وإفادتهِ معنى المساواة .

ويقولُ السيوطي أيضاً: ((وقد اخترع ابن أبي الإصبع[٦٩] قسماً ثالثاً وهو أنْ يصدّرَ الكلام باسم أو صفة ثم يكررهُ مضافاً إلى آخر، فيتفرع من ذلك معانٍ في مقصودك في مدح أو ذمّ... قالوا وفيه نظرٌ، فهو بتعديد

الصفات أنسبُ، قلت: وبالترديد أنسب وأنسب))[٧٠]،وبذلك يكون السيوطي قد ألغى النوع الثالث أيضاً، واقتصرَ على نوع واحد منه، وكلامه هذا محل نظر؛ إذا لا مانع أنْ يكونَ هذا الترديد أو التعديد للصفات تفريعاً لغرض الإحاطة والجمع بصفات الممدوح أو المذموم عموماً.

المبحث الثاني: (التفريع) مقاربات في المصطلحات والمفاهيم:

إذا كانت المصطلحات تُعَدُ مفاتيح لأرباب التخصصات المعرفية؛ فإنَه يمكن القول بناءً على هذا، بأنَّه قد تقتربُ بعض المصطلحات من بعضها الآخر، وذلك بحكم تقاربُ المباحثُ المشتركةُ بين تلك العلوم؛ وتأسيساً عليه فإنّ ثَمّةَ مصطلحات قد تقترب من مفهوم (التفريع) في المضمون مما يؤول إلى وقوع اللبس عند المتلقي بينها وبين مفهوم (التفريع) نفسه، لذا سيسعى الباحث لإيضاح تلك المصطلحات ويُبين مدى قُربها وبعدها عن مفهوم (التفريع) تحديداً.

أولاً: الترتيب:

الترتيب ((لغةً: جعل كل شيء في مرتبته، واصطلاحاً: هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر))[٧١].

وعوداً إلى ما ذكره ابن الناظم[٧٢] : ((الفاء للترتيب، وهو على ضربينِ: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذكر، والمراد بالترتيب في المعنى: أنْ يكونَ المعطوف بها لاحقاً، بلا مهلة، كقوله تعالى: [خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ][٧٣]، والأكثر كون المعطوف بها مُتسبباً عمّا قبله، كقولك: (أملتهُ فَمالَ)، و(أقمتهُ فقام)، و(عطفتهُ فانعطف)، وأمّا الترتيب في الذكر فنوعانِ: أحدهما: عطف مفصل على مجمل، هو هو في المعنى، كقولك: (توضأ فغسل وجهه ويديهِ ومسح رأسه ورجليهِ)،... الثاني: عطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن بالواو))[٧٤]، يُلحظ أنَّ الترتيبَ بضربه الأول المعنوي والذِكْري بنوعه الأول قد أفاد معنى التفريع؛ فالأول أفاد تفرع المعاني بعضها على بعض الآخر، و كون المتأخر منها نتيجة لما تقدَّمه من سبب؛ إذ لا وجود للنتيجة إلا عند وجود ذلك السبب، فالمعطوف عليه يحدث أولاً، ثم الفاء العاطفة وما

بعدها ثانياً، ولهذا يصدقُ عليه التأخر، فهو يلازمُ معنى الترتُّب أو الترتيب، فلا يوجد الثاني، إلاّ بوجود الأول قبله(٧٥).

وأمّا النوع الأول من الترتيب الذكري، وهو عطف المفصل على المجمل؛ فإنَّ معنى التفريع فيه واضحٌ، وهو الإتيان بما يزيل الغموض عن الذكر المتقدم عليه، والعمل على بيان المجمل منه، وهو الشرط الواجب توافره في كل تفريع، وبخلافه لا يتحقق التفريع بمعناه الصحيح؛ إذ تنتفي فكرة (الأصل والفرع) ويكون الكلام لمجرد التوكيد أو الحشو الذي لا يُحسن.

أمّا في علم البلاغة فقد ورد في شرح الكافية البديعية أنَّ معنى الترتيب: ((هو أنْ يعمدَ الشاعر إلى أوصاف شتى في موصوف الاسم، فيوردها في بيت أو أبيات على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، حتى لا يدخلَ فيها وصفاً زائداً عمّا يوجد علمه في الذهن أو العيان كقول مسلم بن الوليد:

هيفاءُ في فَرْعِها ليلٌ على قمَرٍ على قضيبٍ على دعصِ القنا الدَّهسِ(٧٦)

فإنَّ الأوصاف الأربعة على ترتيب خلقة الإنسان من الأعلى إلى الأسفل))(٧٧)، وهو يقترب من مفهوم التفريع عند البلاغيين، والمراد به التدرج بذكر أقسام الشيء وأوصافه لغرض الإحاطة به كُلياً(٧٨).

أمّا في كتب علوم القران، فيقول السيوطي:((الترتيب: هو أن يُورِد أوصافِ على ترتيبها في الخلقة الطبيعيةِ ولا يدخل فيها وصفاً زائداً))(٧٩)، ومثّلهُ بقوله تعالى: [هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً](٨٠).

إنَّ هذا التقارب بين المصطلحين دفع المفسرين إلى إيراد لفظة الترتّب عند توافر معنى التفريع، يقول الرازي: ((وقد عُلم بما ذكرنا مِراراً أنّ قوله: [وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ](٨١)البيان ترتُّبِ المغفرةِ على الإيمان؛ فإنّ كل مؤمنٍ يُغْفَرُ له))(٨٢).

ومثله ذهب ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى: [أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ* فَذلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ * وَلا يَحُضُّ عَلى طَعامِ الْمِسْكِينِ * فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ ساهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُراؤُنَ *

وَيَمْنَعُونَ الْماعُونَ][٨٣]: إنّ ((موقع الفاء صريح في اتصال ما بعدها بما قبلها من الكلام على معنى التفريع والترتب والتسبُّبِ))[٨٤].

ويقولُ الطباطبائي في تفسيره لقوله تعالى: [هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ][٨٥]: ((الفاء في (منكم) تدل على مجرد ترتب الكفر والإيمان على الخلق، فلا دلالة في التفريع على كون الكفر والإيمان مخلوقَينِ لله تعالى أو غير مخلوقينِ، وإنّما المراد انشعابهم فرقتين بعضهم كافر وبعضهم مؤمن))[٨٦].

ويقولُ الشيرازي: ((ولا يمكن تصور تعبير عن الأمر أقصر وأوجز من (كن) ولا نتيجة أوسع وأجمع من (فيكون) خاصّة مع ملاحظة «فاء التفريع التي تعطي معنى الفورية هنا، فإنّها لا تدل هنا على التأخير الزماني بتعبير الفلاسفة، بل تدل على التأخير الرُّتبي، أي تبيّن ترتب المعلوم على العلة))[٨٧].

وبذلك فإنّ الترتيب عند المفسرين يقترب من التفريع وليس هو بعينه بدليل أنهم عبروا عن الاخير بمصطلحات مختلفة وجمعوا بينها في بعض الاحيان.

ثانياً: التعقيب:

عَقِبُ كل شيء وعقْبهُ؛ آخرهُ، وعقْبُها: مؤخَّرُها، وعقّبَ فلان في الصلاة: إذا صلّى فأقام في موضعه ينتظر صلاة أخرى، وعَقِبَ هذا هذا: إذا جاء بعده وقد بَقِيَ من الأول شيء، وتعقَّبَ الخبرَ: تتَبَعَهُ، ويقال: تعقيب الأمر: إذا تدبرتهُ[٨٨]، بهذا يُفهم وجود ما هو متقدم ومتأخر واحتاج الأول إلى ما يكمله ويتمّه .

ورد في كتاب (الأقصى القريب في علم البيان): ((ومن البيان تعقيب الكلام بمصدر معظم بمن أُضِيفَ إليه توكيداً لما في ذلك من الحكم والمعاني وغير ذلك مما يعظم في بابه خيراً أو شراً، ومنه قوله تعالى: [وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِما تَفْعَلُونَ][٨٩]،لما كانت الجبال تُرى جامدة، وهي تمرُّ مرَّ السحابِ لسرعةِ حركتها، وهي لا تُرى، كان أمراً عظيماً تُحار فيه العقول، وكدّ بقوله تعالى (صنع الله) ثم وصف نفسه بأنَّه المتقنِ لكل شيء))[٩٠].

وجاء في كتاب (العمدة) في بيان التقسيم، أنّ منه ما ((يسمى جمع الأوصاف، وسمّاه بعض الحذاق من أهل الصناعة، التعقيب))[٩١]، ومثّله بقول امرئ القيس:

لَهُ أيْطلا ظَبْيٍ و ساقا نعامةٍ وإرخاءُ سِرحانٍ و تقريبُ تتْفُلِ[٩٢]

وقد شغلت دلالة التعقيب جلّ النحويين والمفسرين، وكانوا يلتقون في إفادة (الفاء) لهذا المعنى، مع وجود شيء من التفصيل عند بعضهم.

يقولُ ابنُ هشام: ((التعقيب: وهو في كل شيء بحسبه؛ ألا ترى أنَّه يُقالُ: تزوج فلانٌ فولد لهُ، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحملِ وإنْ كانَتْ متطاولة، ودخلت البصرة فبغداد، إذا لم تَقَمْ في البصرةِ، ولا بين البلديْنِ، قال تعالى: [أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً][٩٣]، وقيل الفاء في هذه الآية للسببيةِ، وفاء السببية لا تستلزمُ التعقيبَ، بدليل صحة قولك: إن يُسِلم يدخلْ الجنةَ، ومعلوم ما بينهما من المهلة))[٩٤]، يفهم من كلام ابن هشام الأمور الآتية:

١- الأصل في دلالة الفاء أنْ تُفيدَ معنى التعقيب، وهو السرعة والفورية في تلاحق الأحداث؛ أي سرعة حصول ما بعد الفاء، وعقب حصول الحدث الأول مباشرةً دون مهلة زمنية، أو وجود مهلة يقتضيها العرف للإتيان بالحدث الثاني.

٢- ليس بالضرورة أنْ تفيد فاء السببية معنى التعقيب؛ ذلك إذا كان بين تحقق الأول والثاني مهلة زمنية ، إذ يشترط ابن هشام السرعة والفورية في تحقق الثاني من دون مهلة.

٣- إنَّ دلالة مصطلح (التعقيب) على وجود مُتقدِّم ومُتأخِّر، تُعززُ فكرة تقارب مصطلح التعقيب من مفهوم التفريع، ولاسيما إذا كان المتقدم شرطاً لحدوث الثاني.

إنَّ مفهوم التعقيب هذا اعتمده كثيرٌ من المفسرين[٩٥]، فلا يكون التعقيبُ عندهم بمعنى سرعة حدوث ما بعد الفاء عقب ما قبلها على إطلاقه؛ بل صار يتخذ دلالات متعددة تقترب من مسميات ومصطلحات تنطوي تحت مفهوم واحد، هو التفريع، ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى: [فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْناهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي

الْفُلْكِ وَجَعَلْناهُمْ خَلائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ][٩٦]،فحتماً أنّ الله – سبحانه وتعالى– لم ينج سيدنا نوحاً والمؤمنين به، ويهلك باقي قومه لمجرد تكذيبهم إياه؛ بل لبثَ فيهم طوال ألف سنة إلا خمسين عاماً، ولم يكن هلاكهم عقب التكذيب مباشرة[٩٧]، يقول ابن عاشور: ((للترتيب والتعقيب؛ لأنَّ تكذيب قومه استمر إلى وقت إغراقهم وإنجاء نوح (عليه السلام) ومن اتبعه))[٩٨]، فالفاء هنا دلّت على الترتيب والتعقيب معاً وكلاهما يقترب من مفهوم التفريع، فهو تفريع بالنتيجة عن السبب المتقدم عليه، فالتكذيب أصلٌ والنجاة فرعٌ عليه.

ثالثاً: المقابلة:

يقولُ قدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ): ((صحة المقابلات: وهي أنْ يصنعَ الشاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض، أو المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصحة، أو يشرط شروطاً، ويعدد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أنْ يأتي فيما يوافقه بمثل الذي شرطه وعدده، وفيما يخالف بأضداد ذلك))[٩٩]، وبذلك تكون المقابلة عند قدامة في التوفيق والمخالفة.

أمّا السكاكي (ت٦٢٦هـ)، فإنَّ المقابلة عنده تكون في المخالفة فقط، إذ يقول: ((وهي أنْ تجمع بين شيئينِ أو أكثر، وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً، شرطت هناك ضدّه، كقوله عزّ وعلا: [فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى* وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنى* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرى][١٠٠]، لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضدّه، وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك، وهي المنع والاستغناء والتكذيب))[١٠١].وهو الرأي الأكثر صواباً وعليه سار من جاء بعده ومنهم السيوطي(ت٩١١هـ)، إذ يقول: ((المقابلة: وهي أن يذكر لفظان فأكثر ثم أضدادهما على الترتيب))[١٠٢]، وبذلك يُلمح أنّ المقابلة بالأضداد يحققُ النوع الثاني من التفريع، وهو التفريع بذكر الأضداد، الذي يتميز بعدم وجود أصل صريح متقدم عليه في الكلام، ففي الآية السابقة، فرّع بـ (التيسير

والتعسير) و(الإعطاء والبخل) و(الاتقاء والاستغناء) و(التصديق والتكذيب)، وهو أسلوب كثيراً ما تكرر استعماله في حنايا سور وآيات القرآن الكريم.

رابعاً: التذييل والتتميم والتكميل:

إذا كان مفهوم التفريع عند أغلب المفسرين قائماً على فكرة ارتباط جمل القرآن الكريم وتعلق بعضها ببعضها الآخر، بحيث يحمل الفرع معنىً، يفتقر إليه ما تقدمه؛ فإنَّ ملامح هذا المفهوم يمكن أنْ تُلتمسَ في مسميات أخرى، منها التذييل والتتميم والتكميل؛ بل إنّ بعض المفسرين قد صرّحَ علناً بإفادة التفريع معنى هذه المسميات.

يقول الزركشي: ((التذييل: مصدر ذيّل للمبالغة، وهي لغةً جعل الشيء ذيلاً للآخر، واصطلاحاً أنْ يؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل في معنى الأول، تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه ليكون معه كالدليل ليظهر المعنى عند من لا يفهم ويكمل عند من فهمهُ))[١٠٣]، ويقول السيوطي: ((التذييل: وهو أنْ يؤتى بجملةٍ عَقِبَ جملةٍ، والثانية تشتملُ على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه، أو مفهومهِ ليظْهَرَ لمن لمْ يفهمهُ، ويتقرّرعند من فهمهُ نحو:[ذلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلاَّ الْكَفُور][١٠٤]، [وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً][١٠٥]))[١٠٦]،فقوله (إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً) تذييل لما تقدمه من كلام، فـ ((التذييل مأخوذ من الذيل، وهو آخر كل شيء، ويكون في خاتمة الآية القرآنية))[١٠٧].

وتأسيساً على ما ذكر، فإنَّه يمكنُ القولُ بأنّ التذييل متى ما أضاف للكلام معنى، لا يتوصل إلى مفهومه دونه، فإنَّه يحملُ دلالة التفريع، وإلا فلا يكفي مجرد التأكيد للقول بوجود التفريع؛ لأنَ شرط التفريع أنْ ينطوي على معنى يفتقر إليه الأصل المتقدم عليه، وهذا التقارب بين المفهومين دفع بعضهم على جعلهم بمنزلة واحدة، ففي قوله تعالى: [وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفاءَ مِنْ بَعْدِ عادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِها قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُوا آلاءَ اللهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ][١٠٨]؛ إذ يقول ابن عاشور: ((وتفريعُ الأمرِ بذكرِ آلاء الله على قولهِ: {واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد} تفريع الأعم على

الأخص؛ لأنَّهُ أمرهم بذكر نعمتينِ، ثم أمرهم بذكر جميع النعم التي لا يحْصُونها فكان هذا بمنزلة التذييل))[١٠٩].

وليس ببعيد عن معنى التذييل وإفادته معنى التفريع، يُلمح أنّ التتميم والتكميل قد يُحققا هذا المعنى، إذا ما تحقق الشرط المشار إليه سابقاً، إذ يقول الزركشي: ((التتميم: وهو أنْ يتمَّ الكلامُ، فيُلحقُ بهِ ما يكمّلهُ، إمّا مبالغةً، أو احترازاً، وقيل: هو أنْ يأخذَ في معنى فيذكرهُ غير مشروحٍ، وربّما كان السامعُ لا يتأملهُ، ليعوَد المتكلمُ إليهِ شارحاً، كقوله تعالى: [وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً][١١٠]،جعل الهاء كناية على الإطعام مع اشتهائهِ))[١١١]، والقول الثاني أقرب منه إلى التفريع، إذ يؤتى بما يشرح المتقدم عليه ويضفي عليه معنى لا يفهم دونهِ، فقوله {على حبه}،تفريعٌ على معنى الإطعام في أول الآية، جاء لإزالة اللبس وتقريب الفهم.

أمّا التكميل فهو ((عبارة عن إتيان المتكلم أو الشاعر، بمعنى تام من وصف، أو مدح، أو ذم، أو غير ذلك، ثم يرى الاقتصار على الوصف بذلك فقط، غيرَ كاملٍ، فيأتي بمعنى آخر في ذلك الفصل الذي وصف بهِ أولاً، كقوله تعالى: [فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ][١١٢]، فلو اقتصر سبحانه على قوله {أذلة على المؤمنين} لكان مدحاً تاماً بالرياضة والانقياد لإخوانهم، فوصفهم أيضاً بالعز والمنعة والغلبة))[١١٣]، والأظهر للباحث أنَّه لو أقتصر على الأول لكان المعنى ناقصاً؛ ((فإنَّهُ لو اقتصر على وصفهم بالذلةِ وهو السهولةِ؛ لتوهم أنَّ ذلكَ لضعفِهِمْ فلمّا قيل: {أعزة على الكافرين} عُلِمَ أنَّها منهم تواضعٌ))[١١٤]، وهذا معنى جديد يُفتقَر إليه دون ذلك التكميل، وبذلك يتحقق معنى التفريع، فضلاً عن ذلك فإنَ هذا التكميل، قد أفاد نوعاً آخر من التفريع، وهو التفريع بذكر الأضداد؛ إذ فرّع بـ { أذلة على المؤمنين} و{أعزة على الكافرين} للإشارة إلى الفارق بينهما.

خامساً: الاحتراز:

الاحتراز مأخوذ من حَرَزَ و((الحاءُ والراءُ والزاءُ، أصلٌ واحدٌ، وهو في الحفظِ والتحفُّظِ، يُقالُ: حَرَزْتُه، واحْتَرَزَ، أي: تَحَفَّظ، وناسُ يذهبون إلى أنّ هذه الزّاءَ مبدّلةٌ من سينٍ، وأنّ الأصلَ الحرسُ، وهو وجهٌ))[١١٥]، وجاء في الصحاح: ((الحِرْزُ: الموضع الحصين. يُقالُ: هذا حرزٌ حريزٌ، ويسمى التعويذ حِرْزاً، واحترزتُ من كذا، وتَحرّزتُ: توقيتهُ))[١١٦]، يقول الزبيدي: ((وحَرَزَهُ حَرْزاً: حَفِظه وجعلهُ في حرزٍ، أو هو إبدالٌ، والأصلُ: حَرَسَهُ بالسّينِ المهملة))[١١٧].

وبذلك يكون الغرض من الاحتراز هو الحفظ، وقد ردّهُ بعضهم إلى الاحتراس، والأخير من ((احْتَرس منهُ: تَحَرَّزَ، وتحرَّستُ من فلانٍ، واحْتَرَستُ منهُ، بمعنى: أي تحفّظتُ منهُ))[١١٨].

وقد جعلهُ ابن رشيق القيرواني(ت٤٦٣هـ)، ضرباً من التتميم، إذ يقول: ((وهو التمتم أيضاً، وبعضهم يسمي ضرباً منه احتراساً واحتياطاً، ومعنى التتميم: أنْ يحاول الشاعر معنى، فلا يدع شيئاً يتمُّ به حسنهُ إلاّ أورده وأتى به، إمّا مبالغةٍ، وإمّا احتياطاً واحتراساً من التقصير))[١١٩]، أمّا ابن سنان الخفاجي(ت٤٦٦هـ)، فقد سمّاهُ التَحَرُّز، فيقول: ((وأمّا التحرُّز الذي يوجب الطعن: فأنْ يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعنٌ، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن))[١٢٠]، وان معظم البلاغيين سمّوه الاحتراس؛ وعرّفوه بمثل هذا التعريف، يقول ابن أبي الإصبع المصري (ت٦٥٤هـ): ((الاحتراس: وهو أنْ يأتيَ المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل، فيفطنَ له فيأتيَ بما يخلّصه من ذلك، والفرق بين الاحتراس، والتكميل، والتتميم أنّ المعنى قبل التكميل صحيح تام، ثم يأتي التكميل بزيادة يكمل بها حسنه، إمّا بفن زائدٍ أو بمعنى، والتتميم يأتي ليتمم نقص المعنى وقص الوزن معاً، والاحتراس لاحتمالٍ دَخلَ على المعنى، وإنْ كان تاماً كاملاً))[١٢١]، وفي كل ذلك يُلحظ معنى التفريع واقترابه من مصطلحات أخرى هي تشترك في الإتيان بمعنى جديد يفتقر إليه ما تقدمهُ.

يقول ابن الناظم (ت٦٨٦هـ): ((الاحتراس: أنْ تأتيَ في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولاً بعيبٍ من جهة دلالة منطوقه أو فحواه، فتردّه بكلامٍ آخرٍ لتصونه من احتمال الخطأ))[١٢٢]، وإذا كانت تعريفات أغلب

البلاغيين لا تخرج عن هذا المعنى، ((فقد أدخلهُ ملخصو المفتاح وشرّاحه في الإطناب وسموه الإطناب بالتكميل أو الاحتراس))[١٢٣]؛ إذ يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ): ((وأمّا بالتكميل – ويسمى الاحتراس أيضاً– وهو أنْ يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه))[١٢٤]، مخالفاً في ذلك ابن الناظم الذي أفرد للتكميل باباً خاصاً، فالتكميل عنده ((أنْ تأتيَ في شيء من الفنون بكلام تراه ناقصاً لكونه مدخولاً بعيبٍ من جهة دلالة مفهومه، فتكمله بجملة ترفع عنه النقص، مثل أنْ تُجيدَ مدح ربِّ السيف بالكرم دون الشجاعة، أو ربّ القلمِ بالبلاغة دون سداد الرأيِ ونفاذ العزم، فتراه ناقصاً، فتذكرُ معهُ كلاماً يُكمّل المدح ويرفعُ إيهام الذم))[١٢٥].

أمّا السيوطي (ت٩١١هـ) فيقول: ((رُبّما يُسمّى التكميل، احتراساً وقوم منهم أصحاب البديعيات فرّقوا بينهما ... قلت: لا يكاد يتبين لي الفرق بين الاحتراس والتكميل))[١٢٦]، وتأسيساً عليه ((تتعاضد وظيفة الاحتراس مع السياق من اجل الوصول الى غاية واحدة– وان اختلفا في الاصل اللغوي– وهي تحقيق الفهم الصحيح التام للمعنى المتقدم ، سواء اكان ذلك بتكملة المعنى ام بتوجيهه، فالمسألة تتعلق بفهم المتلقي من حيث وقوعه في قصور اللفظ على معنى محدد دون غيره او العدول عن مسار المعنى الى معنى مخالف لا يرمي اليه النص ... وأكثر ما يتجلى سر الاحتراس في القرآن الكريم كونه يعد وجهاً من وجوه الاعجاز القرآني، فهو صيغة اسلوبية تأتي لتعبر عن ادق المعاني المنبثقة من التجاوز الحاصل من فهم ما ودخوله في معنى معين ثم انصرافه عنه، فهي عملية تفاعل في مستويات الخطاب الظاهر بما هو منصوص، والخفي الذي يستحضره العقل من خلال منطقية التركيب وترابطه داخل النص وما يحمله المتلقي من مفاهيم وأسس عقيدية راسخة لا تدل إلا على معنى نابع من الايمان المطلق والتصور الإسلامي للمسألة))[١٢٧].

ومن أمثلة الاحتراس التفريعي في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَسارِعُوا إِلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّماواتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعافِينَ عَنِ النَّاسِ

وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ][١٢٨]، فأمّا قوله (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ)، فهو ((صفة للمتقين الذين أُعدّت لهم الجنّةُ، وظاهر الآية أنها مدحٌ بفعل المندوب إليه، و(السرّاء) اليُسْرُ، و(الضرّاء) العُسرُ))[١٢٩]، وأمّا قوله (وَالْكاظِمِينَ الْغَيْظَ) فهو صفة ثانية لـ (المتقين) بمعنى ((الذين يكفون غيظهم ويردون غيظهم في أجوافهِم، وهذا الوصف من أقسام الصبر والحلم))[١٣٠]، وأمّا قوله (وَالْعافِينَ عَنِ النَّاسِ)، فهو تفريع واحتراسٌ لقوله (وَالْكاظِمِينَ الْغَيْظَ)، إذ ((تعاضدت دلالة الاحتراس المتمثلة بقوله (وَالْعافِينَ عَنِ النَّاسِ) مع مفهوم الغيظ الذي هو شعور وجداني يدلل على (شدة الغضب) مشوباً بحرارة انفعالية تؤدي بالمعنى سلباً نحو اتجاه دلالي غير مقصود نأى القرآن الكريم عن ذكر مثله، فاحترس عنه بقوله (وَالْعافِينَ عَنِ النَّاسِ)، حتّى لا يتبادر للمتلقي أنّ كظم الغيظ يولد دوافع الحقد والضغينة))[١٣١]

ومنه أيضاً قوله تعالى: [مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ][١٣٢]، فجملة (رُحَماءُ بَيْنَهُمْ)، احترازٌ لغرض دفع التوهم من أنْ تكونَ صفة الشدّة لغلظهم، لذا جاء بما يحفظ المراد من المعنى ويدفع ذلك التوهم[١٣٣]، يقول الطبري: ((وقوله: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ)، يقول تعالى ذكره: محمد رسول الله وأتباعه من الصحابة الذين معه على دينه اشداء على الكفار، غليظة عليهم قلوبهم، قليلة بهم رحمتهم، (رُحَماءُ بَيْنَهُمْ) يقول: رقيقة قلوب بعضهم لبعض، لينة أنفسهم لهم، هنية عليهم لهم))[١٣٤]، ولا شكّ في أنه تفريع بذكر الأضداد، (الشدة) و (الرحمة).

ومنه أيضاً قوله تعالى: [أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قالَ لِبَنِيهِ ما تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قالُوا نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ إِلهاً واحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ][١٣٥]، فقوله (إلهاً واحداً)، يُعد وجهاً من وجوه التفريع، إذ مقتضى الكلام السابق يوحي إلى وجود أكثر من إلهٍ واحدٍ، بدلالة قوله (نعبدُ إلهك وإله آباءك)، لكنه حينما فرّع للاحتراز بقوله (إلهاً واحداً) الذي تقدره (نعبد إلهاً واحداً)، أصبح بما لا يقبل الشك أنّ إله هؤلاء جميعاً هو إله واحدٌ، فهو رب يعقوب وإبراهيم واسماعيل واسحاق عليهم السلام ولا إلهَ غيره؛ فـ ((قوله تعالى : (إلهاً واحداً)، في هذا الايجاز بعد الاطناب بقوله : (إلهك وإله آبائك) (إلخ)

دفع لامكان إبهام اللفظ أن يكون إلهه غير إله آبائه على نحو ما يتخذه الوثنيون من الآلهة الكثيرة))[١٣٦] فقوله سبحانه: (({إلهاً واحداً} توضيحٌ لصفة الإله الذي يعبدونه))[١٣٧] واحترازٌ من أنه واحدٌ لا ثاني له البتة.

تاسعاً: اللف والنشر:

يَعُدُّ المبرد (ت٢٨٥هـ) من أوائل العلماء الذين التفتوا إلى هذا الفن وذلك حينما أشار إليه قائلاً: ((والعرب تلف الخبرين المختلفين، ثم ترمي بتفسيرهما جملة، ثقة بأنَّ السامع يردُّ إلى كل خبره، قال تعالى: [وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا منْ فَضْلِهِ][١٣٨]))[١٣٩].

ثم ذكره ابن سنان (ت٤٦٦هـ) وعدّهُ من التناسب؛ إذ يقول: ((ومن التناسب أيضا حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً))[١٤٠].

وقد جعلهُ السكاكي من المحسنات البديعية؛ إذ يقول: ((ومنه اللف والنشر، وهي أنْ تلفَّ بين شيئينِ في الذكر ثم تتبعهما كلاماً على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين، ثقة بأنَّ السامع يرد كلا منهما على ما هو له))[١٤١].

أمّا الخطيب القزويني فقد عرّفهُ قائلاً: ((وهو: ذكر متعدد على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل

واحد من غير تعيين، ثقة السامع يردّهُ إليه))[١٤٢]، ثم ذكر أقسامه التي سار على نهجها مَن جاء مِنْ بعده.

وبناءً على ما ذكر من مفهوم اللف والنشر، يُلمح أنَّه لا يوجدُ ما يمنع هذا الفن من إفادة معنى التفريع، إذ توحي أغلب هذه التعريفات بأنَّنا بصدد تعاقب للجمل، يعمل المتأخر منها على بيان ما تقدم عليه من كلام، فضلاً عن تحقق معنى التفريع الذي يكون بذكر الأضداد، ففي الآية السابقة جاء بتفريع الليل للسكن والنهار لابتغاء الرزق.

ومنه أيضاً قوله تعالى:[فَلْيَنْظُرِ الإِنْسانُ إِلى طَعامِهِ*أَنَّا صَبَبْنَا الْماءَ صَبًّا*ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا*فَأَنْبَتْنا فِيها حَبًّا*وَعِنَباً وَقَضْباً* وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً*وَحَدائِقَ غُلْباً*وَفاكِهَةً وَأَبًّا*مَتاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعامِكُمْ][١٤٣]؛ إذ ذكر الله عزّ وجلّ في هذه الآيات المباركة صنفينِ من الطعام، الأول: حباً وعنباً و زيتوناً و نخلاً و فاكهةً، أما الثاني: قضباً و أباً، وهذا هو اللف، ثم جاء بالنشر وهو: {متاعاً لكم} الذي يناسب الصنف الأول المعد للناس، و{لأنعامكم} الذي يناسب الصنف الثاني المعد للبهائم[١٤٤]؛ إذ إنَّ كل من اللف والنشر تضمن تفريع بذكر الأضداد، وكان النشر في الوقت نفسه مناسباً لما ورد من تفريع قبله.

ومنه أيضاً قوله تعالى: [الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ *أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِما يَصْنَعُونَ][١٤٥]؛ إذ ذكرت هذه الآية المباركة فريقين: الأول: {الذين كفروا}، أمّا الثاني: {الذين آمنوا}، وهذا هو اللف، ثم جاء بما يناسبُ كل فريق بطريق النشر، إذ قال تعالى: {يضل من يشاء} الذي يناسب الفريق الأول، ثم قال: {يهدي من يشاء} الذي يناسب الفريق الثاني، ومعنى التفريع بذكر الأضداد يبدو واضحاً في (الكفر والإيمان)، و(الضلالة والهداية).

الخـاتـمة:

بعد التنقيب والبحث وإعادة النظر في بطون المدونات النحوية والبلاغية وكتب المعجمات والتفسير لدراسة مفهوم التفريع وفارقه عن المفاهيم المناظرة له؛ استطاع الباحث الوصول إلى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها إيجازاً على النحو الآتي:

١- التفريع يعد ظاهرة نصية منطلقها النحو العربي؛ فهي ليست ظاهرة بلاغية فحسب؛ بل أن الأصل الذي تقوم عليه هو النحو لان كل أدواتها التي تتجسد بها هذه الظاهرة في حنايا آيات النص القرآني إنما هي أدوات نحوية محضة، أما اقترابها من البلاغة العربية فإنما يكمن في بعض مظاهرها العامة أو لنقل في بعض تسمياتها لا وسائل مجيئها في الخطاب مثل تسميتها بالتقسيم أو الترتيب أو التتميم وغير ذلك

في نطاق العرف البلاغي، اما وجود هذه الظاهرة في التفسير فانه يمكن القول فيها بان المفسرين قد اخذوا هذا المصطلح وراحوا يطلقونه في حنايا مدوناتهم التفسيرية؛ فتارة يصيب لديهم وأخرى لا.

٢- وجد الباحث أن التفريع يعمل - أصالة- على تحقيق ترابط النص وتماسكه، فالفرع يتعاضد مع الأصل ليؤلف وحدة متماسكة تعمل على استخراج مكامن النص المضمونية وتؤسس لدلالات جديدة تثري المعنى، وبهذا يمكن أنّ تعدَّ هذه الظاهرة النصية في القرآن الكريم منحى من مناحي الإعجاز اللغوي فيه؛ ذلك بأنّ الإحاطة بالمعاني وتماسك البيان مع ما هو محتاج إلى بيان وربط الفرع بأصله السابق عليه يُعد وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني لا محالة أبداً.

٣- وجد الباحث أنّ هذا مصطلح (التفريع) يقترب، بل يتداخل مع مصطلحات أخرى قريبة منه، منها: (الترتيب والتعقيب والمقابلة والتقييد والتخصيص والتكميل والتتميم والتذييل) وغيرها؛ فهذه المصطلحات منها ما هو ينطبق على مفهوم التفريع ومنها ما يقترب منه كثيراً إلى حد التداخل أحياناً.

٤- ثبت للباحث أنّ التفريع الوارد في النص القرآني على ثلاثة أنواع: الأول: وهو الغالب ويراد به العلاقة التي تربط الجمل مع بعضها، فالمتقدم منها يُعد بمنزلة الأصل والمتأخر فرعاً عليها وذلك لاعتبارات عدّة منها الإلزام والسببية والتفصيل وغيرها، أمّا النوع الثاني فيكون بذكر الأضداد، ويأتي بحالين لا ثالث لهما لغرض التنبيه إلى الفارق بينهما أو التسوية أو الاختيار، وغالباً ما يفتقر هذا النوع من التفريع إلى أصل متقدم عليه، إذ يترك للمتلقي تقدير الأصل الجامع لهذه الفروع، أمّا النوع الثالث منه فهو ما يرادف التقسيم، فيأتي أولاً بحقيقة ثم يعمل لاحقاً على بيان أقسامها وفروعها، وقد عدّ بعضهم هذا النوع من التفريع تفصيلاً، والأقرب أنه فنٌ قائمٌ بنفسه لأنّ من التفصيل ليس بتفريع، وذلك عندما يتجرد التفصيل من متقدم يُعد بمنزلة الأصل له.

٥- وجد الباحث أنَّ التفريع لابدَّ من أنْ يأتي بمعنى جديد يفتقر إليه ما تقدمه من كلام، وبخلافه تعد هذه الزيادة توكيداً أو حشواً غير حسن، وبذلك نخالف ما ذهب إليه ابن عاشور الذي جعل من التوكيد اللفظي نوعاً من التفريع وإن خلا من المعاني الجديدة وكان لمجرد الاهتمام والعناية.

الهوامش:

(١) العين ، (أصل) :١٥/٧.

(٢) نفسه، (فرع): ١٢٦/٢.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ،حسن خميس الملخ:٧٥.

(٤) ينظر: معجم مفاتيح التفسير، أحمد سعد الخطيب: ٣٢٢/١،والحدائق الندية: علي خان المدني:٨٧٧.

(٥) ينظر: الأمالي للزجاجي: ٢٣٨/١.

(٦) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٢٨.

(٧) طبقات فحول الشعراء: ١٢/١.

(٨) ينظر: اوضح المسالك، ابن هشام: ٢٢٦/١، وشرح شذور الذهب، ابن هشام:٢٣٩/١، وأسرار العربية، الأنباري:١١٢، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري:١٦٤/١.

(٩) ينظر: أسرار العربية، الأنباري:١٢٢، و اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري:٢٠٥/١.

(١٠) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام:٤٧ ١، و مغني اللبيب، ابن هشام:٤٠٤.

(١١) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الأزهري: ١٧١.

(١٢) المقدمة، ابن خلدون: ٣٦٨/٢.

(١٣) الحدائق الندية: ٨٧٧.

(١٤) معجم مفاتيح التفسير، أحمد سعد الخطيب:٣٢٢/١.

(١٥) الانفطار:٧.

(١٦) هود: ٤٥.

(١٧) ديوانه: ٢١.

(١٨) شرح ابن الناظم: ٣٧٣.

(١٩) التعريفات: ١٦٣.

(٢٠)التوقيف على مهمات التعاريف:١٠٣.

(٢١)القصص:١٥.

(٢٢)الكليات: ٦٧٦-٦٧٧.

(٢٣) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور:٢٦٣/٣.

(٢٤) ينظر: التحرير والتنوير:٣٣٩/٩، والميزان،الطباطبائي: ١٨٩/٣.

(٢٥) الحلقة الثالثة في أسلوبها الثاني، بقلم الشيخ باقر الإيرواني: ٤٥٥/١.

(٢٦) مغني اللبيب:٢١٩.

(٢٧) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٢٩٦/٢.

(٢٨)ديوانه:٣٨٣/١ وجاء فيه:(طرفه) بدلاً من (لحظه).

(٢٩)معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة و كامل المهندس: ١١٤.

(٣٠)أسرار البلاغة في علم البيان،الجرجاني:٢٧٨.

(٣١) مفتاح العلوم، السكّاكي: ١٦١.

(٣٢)نفسه:٧٥.

(٣٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:٢٥.

(٣٤) المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني:١٦٢/١.

(٣٥) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٤٢/٢.

(٣٦)وهو أنْ يرى الشاعر أنه في وصف شيء وهو إنّما يريد غيره، فإنْ قطع أو رجع إلى ما كان فيه فذلك استطراد، وإنْ تمادى فذلك خروج، وأكثر الناس يسمي الجميع استطرادا،العمدة:٣٩/٢.

(٣٧) ينظر: التحرير والتنوير:٣٣٩/٩.

(٣٨) ديوانه:١٩.

(٣٩) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٤٢/٢.

(٤٠) ديوانه:٣٨٣/١.

(٤١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٤٢/٢.

(٤٢) ديوانه:٢٥٣/٢.

(٤٣) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ٤٢/٢.

(٤٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٤٣/٢-٤٤.

(٤٥) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر:٣٧٢.

(٤٦) ديوانه:٣٣.

(٤٧) تحرير التحبير:٣٧٢، وينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري: ١٦٠/٧-١٦٢.

(٤٨) تحرير التحبير: ٢٧٢-٢٧٣.

(٤٩) ديوانه:٥٧ وجاء فيه (خضراء) بدلاً من (غناء)، و(نشر) بدلاً من (طيب).

(٥٠) تحرير التحبير:٢٧٣-٢٧٤.

(٥١) ديوانه:٤٠- ٤١، وجاء فيه (وقد) بدلاً من (وإنْ).

(٥٢)تحرير التحبير:٢٧٤.

(٥٣)العمدة في محاسن الشعر وآدابه :٤٢/٢.

(٥٤)مفتاح العلوم:٣٨٥.

(٥٥)منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٥٩.

(٥٦)نفسه:٥٩.

(٥٧) تلخيص المفتاح: ١٢٦، وينظر: مختصر المعاني، التفتازاني: ٢٨٢-٢٨٣، وأنوار البديع، علي خان المدني: ١١١/٦-١١٢.

(٥٨) وهو: أحْلامُكمْ لسَقامِ الجَهْلِ شافِيَةٌ كَما دِماؤكُمْ يشفى بها الكَلَبُ

(٥٩) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:٧٢/٣.

(٦٠) وسترد تفاصيل الحديث عن هذه المصطلحات بياناً في قابل الرسالة.

(٦١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز:٣/٧٣.

(٦٢) خزانة الأدب ونهاية الأرب:٢/٣٨٦-٣٨٧.

(٦٣) نفسه: ٢/٣٨٧.

(٦٤) شرح عقود الجمان:٢٨٤.

(٦٥) ينظر: شرح الكافية البديعية، صفي الدين الحلي:٣٠٣.

(٦٦) ينظر: التذييل والتكملة في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي:٩/١٤.

(٦٧) ينظر: تلخيص المفتاح، القزويني:١٢٦.

(٦٨) شرح عقود الجمان:٢٨٤.

(٦٩) ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر:٣٧٢.

(٧٠) شرح عقود الجمان:٢٨٥.

(٧١) التعريفات،الجرجاني:٥٥.

(٧٢) ينظر: صفحة (١١) من هذه الدراسة.

(٧٣) الانفطار:٧.

(٧٤) شرح ابن الناظم:٣٧٣.

(٧٥) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٥/١٢.

(٧٦) شرح ديوان صريع الغواني:٤٢٥، وجاء فيه (فرعاء) بدلاً من(هيفاء)، و(دعص) بدلاً من (حقف).

(٧٧) شرح الكافية البديعية: صفي الدين الحلّي:٢١٠-٢١١.

(٧٨) ينظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢/٤٢.

(٧٩) الإتقان:٣/٣٠٨.

(٨٠) الشمس:١٤.

(٨١) الفتح:٢٩.

(٨٢) مفاتيح الغيب:٢٨/٩٠.

(٨٣)الماعون:١-٧.

(٨٤)التحرير والتنوير:٣٠/٥٦٦.

(٨٥) التغابن:٢.

(٨٦) الميزان:١٩/٢٥٩.

(٨٧) الأمثل:٩/٤٤٦.

(٨٨) ينظر: لسان العرب، (عقب):١/٦١١-٦١٩.

(٨٩) النمل:٨٨.

(٩٠) الأقصى القريب، محمد بن عمرو التنوخي:٨٠.

(٩١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢/٢٥.

(٩٢) ديوانه:٥٨.

(٩٣) الحج:٦٣.

(٩٤) مغني اللبيب :٢١٤ -٢١٥.

(٩٥) ينظر: الكشاف، الزمخشري:٣/٣٣٧، و روح المعاني، الآلوسي:١/٢٤٥.

(٩٦) يونس:٧٣.

(٩٧) ينظر:الكشاف:٢/٣٥٩.

(٩٨) التحرير والتنوير:١٤/٣٠٦.

(٩٩) نقد الشعر:٤٧.

(١٠٠) الليل:٥-١٠.

(١٠١) مفتاح العلوم:٤٢٤.

(١٠٢) الإتقان في علوم القرآن:٣/٢٥٠.

(١٠٣) البرهان في علوم القرآن:٣/٦٨.

(١٠٤) سبأ:١٧.

(١٠٥) الإسراء:٨١.

(١٠٦) الإتقان:٣/٢٥١.

(١٠٧) معجم مفاتيح التفسير:٢٦١.

(١٠٨) الأعراف:٧٤.

(١٠٩) التحرير والتنوير: ٨/٢٢١.

(١١٠) الإنسان:٨.

(١١١) البرهان في علوم القرآن:٣/٧٠.

(١١٢)المائدة:٥٤.

(١١٣) شرح الكافية البديعية:١٤٢.

(١١٤) البرهان:٣/٦٥.

(١١٥) معجم مقاييس اللغة، (حرز):٢/٣٨.

(١١٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،(حرز):٣/٨٧٣.

(١١٧) تاج العروس من جواهر القاموس، (حرز):١٥/١٠١.

(١١٨) لسان العرب، (حرس):٤٨.

(١١٩) العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢/٥٠.

(١٢٠) سر الفصاحة:٢٧٣.

(١٢١) تحرير التحبير:٢٤٥.

(١٢٢) المصباح المنير في المعاني والبيان والبديع:٢١٥.

(١٢٣) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:٤١.

(١٢٤) الإيضاح في علوم البلاغة:١٥٦.

(١٢٥) المصباح المنير في المعاني والبيان والبديع:٢١٦.

(١٢٦) شرح عقود الجمان:١٨-١٨٧.

(١٢٧) الإطناب في القرآن الكريم انماطه ودلالاته (اطروحة دكتوراه)، وفاء فيصل اسكندر : ١٤٥-١٤٦.

(١٢٨) آل عمران:١٣٣-١٣٤.

(١٢٩) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٦/٤.

(١٣٠) مفاتيح الغيب:٣٦٧/٩.

(١٣١) الإطناب في القرآن الكريم أنماطه ودلالاته (أطروحة دكتوراه)، وفاء فيصل اسكندر:١٤٩.

(١٣٢) الفتح:٢٩

(١٣٣) ينظر مفاتيح التفسير:٥٠/١.

(١٣٤) جامع البيان: ٢٦١/٢٢.

(١٣٥) البقرة:١٣٣.

(١٣٦) الميزان: ٣٠٦/١.

(١٣٧) التحرير والتنوير:٧٣٤/١.

(١٣٨) القصص:٧٣.

(١٣٩) الكامل في اللغة والأدب:١٠٨/١.

(١٤٠) سر الفصاحة:١٩١.

(١٤١) مفتاح العلوم:٤٢٥.

(١٤٢) الإيضاح في علوم البلاغة:٣٣٦.

(١٤٣) عبس:٢٤-٣٢.

(١٤٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري:٢٢٩/٢٤.

(١٤٥) فاطر:٧-٨.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

١. الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت٩١١هـ): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢. أسرار البلاغة في علم البيان: الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي(ت٤٧١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مطبعة دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣. أسرار العربية: الأنباري: أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤. الأقصى القريب في علم البيان: التنوخي: زين العابدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد عمرو التنوخي أحد أعيان المائة السابعة للهجرة، مطبعة السعادة- مصر، ط١، ١٣٢٧هـ.

٥. الأمالي: الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي(٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الجيل- بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٦. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: العلامة الفقيه الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مطبعة سليمان زاده- إيران، ط١، ١٣٨٤هـ.

٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٨. أنوار الربيع في أنواع البديع: المدني: صدر الدين علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي بن خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت١١٢٠هـ)، تحقيق: شاكر هادي سكر، مطبعة النعمان- النجف الاشرف، ط١، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٩. الإيضاح في علوم البلاغة- المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني: أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف (ت٧٣٩هـ)،مطبعة دار الكتب العالمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠. البرهان في علوم القرآن: الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت٧٩٤هـ): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

١١. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي(ت١٤٢٥هـ)، مطبعة دار القلم- دمشق، ط١، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

١٢. تاج العروس من جواهر القاموس: الزَبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسين، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي(١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، مطبعة دار الهداية، د ت.

١٣. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: المصري: عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني البغدادي(٦٥٤هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- الجمهورية العربية المتحدة، ط١، د ت.

١٤. التحرير والتنوير ((تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب الجديد)): ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت١٣٩٣هـ)، مطبعة الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م.

١٥. التذييل والتكملة في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، مطبعة دار القلم- دمشق، ط١،د ت.

١٦. التعريفات: الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٧. تلخيص المفتاح: القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن(ت٧٩٣هـ)، مطبعة البشري- باكستان، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٨. التوقيف على مهمات التعاريف: المنّاوي: زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري(ت١٠٣١هـ)، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٩. جامع البيان في تأويل آي القرآن: الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت٣١٠هـ): تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مطبعة هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٠. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: أبو عبد الله ممد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢١. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: المدني: علي خان الشيرازي (١١٢٠هـ ق)، تحقيق: الدكتور أبو الفضل سجادي، مطبعة روح الأمين- قم، ط١، ١٤٣١هـ ق-١٣٨٨هـ ش.

٢٢. الحلقة الثالثة في اسلوبها الثاني: السيد محمد باقر الصدر، بقلم الشيخ باقر الإيرواني، مطبعة المحبين للطباعة والنشر- طهران، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣. خزانة الأدب وغاية الارب: ابن حجة الحموي: تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري(ت٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شعيتو، مطبعة دار الهلال- بيروت، الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٤م.
٢٤. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث-القاهرة، د ت.
٢٥. ديوان أبي الطيب المتنبي: مطبعة دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٦. ديوان أشعار الأمير أبي العباس: عبد الله بن محمد المعتز بالله العباسي، تحقيق: الدكتور محمد بديع الشريف، مطبعة دار المعارف- القاهرة، د ت.
٢٧. ديوان أمرئ القيس: شرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٨. ديوان الكميت بن زيد الأسدي: تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، مطبعة دار صادر – بيروت، ط١،. ٢٠٠٠م.
٢٩. روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: شهاب الدين بن عبد الله الحسيني(ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، مطبعة دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٠. سر الفصاحة: بن سنان: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي(ت٤٦٦هـ)، مطبعة دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣١. شرح ديوان صريع الغواني: مسلم بن الوليد الأنصاري(ت٢٠٨هـ): تحقيق: الدكتور سامي الدهّان، ط٣، مطبعة دار المعارف- القاهرة، د ت.
٣٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، د ت.
٣٣. شرح عقود الجمان في المعاني والبيان: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد الحميداني و د. أمين لقمان الجبار، مطبعة دار الكتب العلمية- لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
٣٤. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
٣٥. شرح الكافية البديعية: الصفيّ: صفي الدين الحلي عبد العزيز بن سرايا علي السنبسي الحليّ، تحقيق: د. نسيب نشاوي، مطبعة دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٦. شرح المفصل: ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق اللدين الأسدي الموصلي المعروف بابن الصانع(ت٦٤٣هـ): قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٧. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، مطبعة دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٨. شعب الايمان: البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري: أبو نصر بن إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة دار العلم للملايين- بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٠. طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلاّم الجمحي(٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة دار المدني- جدّة، د ت.

٤١. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي: علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت٧٤٥هـ)، مطبعة المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٣م.

٤٢. علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع: أحمد مصطفى المراغي(ت١٣٧١هـ)، مطبعة دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٤. العين: الخليل: أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٤٥. الكامل في اللغة والأدب: المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٦. كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانوري: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مطبعة مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٧. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، مطبعة دار الكتاب العربي– بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان دروش و محمد المصري، مطبعة مؤسسة دار الرسالة، بيروت، د ت.

٤٩. اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي(ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

٥٠. لسان العرب: ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي(٧١١هـ)، مطبعة دار صادر– بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٥١. مختصر المعاني: التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)، دار الفكر–قم، د ت.

٥٢. المصباح المنير في المعاني والبيان والبديع: ابن الناظم: بدر الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسين عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، د ت.

٥٣. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: الدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٥٤. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة و كامل المهندس، مطبعة مكتبة لبنان– بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٥٥. معجم مفاتيح التفسير: الدكتور أحمد سعد الخطيب، مطبعة دار التدمرية– الرياض، ط١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

٥٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد جمال الدين(٧٦١هـ)، تحقيق: د مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مطبعة دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٥٧. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: الرازي: أبو عبد الله بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الريّ(ت٦٠٦هـ)، مطبعة دار الإحياء العربي– بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٥٨. مفتاح العلوم: السكّاكي: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب(ت٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٥٩. المقدّمة: ابن خلدون: ولي الدين عبد الرحمن بن محمد(٨٠٨هـ)، تحقيق: عبد الله محمد درويش، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

٦٠. معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦١. منهاج البلغاء وسرج الأدباء: القرطاجني: أبو حازم بن محمد بن حسن (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، مطبعة دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

٦٢. المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عوني، مطبعة دار الأزهرية للتراث، د ت.

٦٣. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري، المعروف بالوقاد(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد ، مطبعة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٦م.

٦٤. الموطأ: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت ١٧٩هـ) ، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، مطبعة دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

٦٥. الميزان في تفسير القرآن: العلامة محمد حسن الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية- قم، د ت.

٦٦. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدكتور: حسن خميس الملخ، دار الشروق- عمّان، ط١، ٢٠٠١م.

٦٧. نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين النويري: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري (ت٧٣٣هـ)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

٦٨. الإطناب في القرآن الكريم أنماطه ودلالاته (أطروحة دكتوراه)، وفاء فيصل اسكندر محمد، المشرف: الدكتور أحمد فتحي رمضان، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.